

Distr.: General
28 October 2009
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس
الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه تقريراً عن أعمال مجلس الأمن أثناء رئاسة المملكة المتحدة له في
آب/أغسطس ٢٠٠٩ (انظر المرفق).

وقد أعدت الوثيقة تحت مسؤوليتي بعد التشاور مع الأعضاء الآخرين في
مجلس الأمن.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فيليب برهام
القائم بالأعمال بالنيابة



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (آب/أغسطس ٢٠٠٩)

مقدمة

خلال فترة رئاسة المملكة المتحدة في آب/أغسطس ٢٠٠٩، عقد مجلس الأمن ١٦ جلسة، شملت مناقشتين مفتوحتين، وجلسة خاصة، وسبع مشاورات، وإحاطتين ومشاورة غير رسمية جانبية. وأثناء فترة رئاسة المملكة المتحدة، اتخذ المجلس ثلاثة قرارات بالإجماع.

أفريقيا

السودان

في ٢٠ آب/أغسطس، قدم إدمون موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، لمجلس الأمن إحاطة عن الأعمال التحضيرية للانتخابات في السودان. وخلال مشاورات تالية للمجلس بكامل هيئته، أعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم القوي للانتخابات، ورحبوا بالتقدم المحرز حتى الآن ودعوا إلى تكثيف الجهود المبذولة، وبخاصة بإيجاد حل للتعداد التي لا تزال الصعوبات المتعلقة به تعرقل التقدم. وطلب أعضاء المجلس من الأمانة العامة للأمم المتحدة المزيد من المعلومات عن الموارد الإضافية التي طلب الأمين العام رصدها لبعثة الأمم المتحدة في السودان.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٤ آب/أغسطس، وعقب تلقي رسالة مؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، استمع المجلس إلى تقرير عن المستجدات من ألان لونغوا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وأطلع المجلس على مصير ضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الخمسة الذين يُشتبه في ارتكابهم جرائم عنف جنسي خطيرة والذين أُثيرت قضاياهم في أيار/مايو ٢٠٠٩ أثناء الزيارة التي قام بها أعضاء المجلس إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإثر ذلك، أدلى السير جون ساورز، الممثل الدائم للمملكة

المتحدة، ببعض الملاحظات للصحافة بصفتها رئيسا للمجلس، أعرب فيها عن تقدير المجلس للجهود المتواصلة التي تبذلها السلطات الكونغولية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل ضمان إعفاء الضباط الخمسة من القيادة حيث تم احتجاز اثنين ووضع ثلاثة تحت الرقابة القضائية. وشدد أيضا على الأهمية البالغة لمساءلة أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في حالة تورطهم في جرائم عنف جنسي، وذلك في إطار جهود أوسع لمكافحة الجرائم من هذا القبيل.

آسيا

ميانمار

في ١١ آب/أغسطس، اجتمع المجلس لمناقشة قضية ميانمار عقب صدور الحكم في محاكمة داو أونغ سان سو كي. وفي ١٣ آب/أغسطس أصدر المجلس بياناً للصحافة، أكد فيه مجدداً البيانات السابقة الصادرة عن المجلس في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، و ٢ أيار/مايو ٢٠٠٨، و ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٩؛ وأعرب فيه عن القلق البالغ إزاء إدانة داو أونغ سان سو كي والحكم عليها؛ وأحاط علماً بقرار حكومة ميانمار بتخفيف الحكم. وحث المجلس أيضاً الحكومة على اتخاذ المزيد من التدابير لتوفير الظروف اللازمة للتوصل إلى مصالحة وطنية شاملة. وكرر المجلس تأييده للمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام، وأكد التزامه بسيادة ميانمار وسلامتها الإقليمية.

الشرق الأوسط

العراق

في ٤ آب/أغسطس، قدم أد ملكيرت، الممثل الخاص للأمين العام في العراق، إحاطة إلى المجلس استناداً إلى تقرير الأمين العام المُقدم عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٨٣٠ (٢٠٠٨) (S/2009/393). وعرض السفير حامد البياتي، الممثل الدائم للعراق، آراء حكومة العراق. وفي مشاورات لاحقة عقدها المجلس بكامل هيئته، أعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم التام للدور المستمر الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في العراق واتفقوا على أن بذل الجهود المتعلقة بالانتخابات المقبلة والمصالحة الوطنية والقضايا الإنسانية من الأولويات الرئيسية.

في ٧ آب/أغسطس، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٨٨٣ (٢٠٠٩)، الذي مدد به ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لفترة ١٢ شهراً إضافية، بناءً على طلب

حكومة العراق ووفقا لما نص عليه القراران ١٧٧٠ (٢٠٠٧) و ١٨٣٠ (٢٠٠٨). ودعا المجلس حكومة العراق وغيرها من الدول الأعضاء إلى مواصلة توفير المساعدة الأمنية والدعم اللوجستي لوجود الأمم المتحدة في هذا البلد. وطلب المجلس إلى الأمين العام تقديم تقرير فصلي عن التقدم المحرز في وفاء البعثة بمسؤولياتها كاملة.

وفي ١٩ آب/أغسطس، أصدر أعضاء مجلس الأمن بيانا للصحافة يُدين الهجوم الإرهابي الذي وقع في اليوم ذاته في بغداد.

وفي ٢٧ آب/أغسطس، قام يون يامازاكي، الأمين العام المساعد لتخطيط البرامج والميزانية والحسابات والمراقب المالي، بإطلاع المجلس، أثناء مشاوراته بكامل هيئته، على آخر تقرير قدمه الأمين العام عن أنشطة المجلس الدولي للمشورة والمراقبة المتعلقة بالإشراف على صندوق تنمية العراق. وأعرب أعضاء المجلس عن انشغالهم بالحاجة لاتخاذ المزيد من التدابير لتحسين منظومة الضوابط الداخلية لصندوق تنمية العراق، وبضرورة أن تضطلع حكومة العراق بقدر أكبر من مسؤولية إدارة موارده.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ١٩ آب/أغسطس، قام أوسكار فرنانديز - تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، بإطلاع المجلس على الحالة في الشرق الأوسط. وخلال مشاورات المجلس بكامل هيئته التي تلت ذلك، أعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم القوي للجهود الدولية الهادفة للإسراع في استئناف واحتتام مفاوضات السلام التي يُؤمل أن تُفضي إلى سلام شامل في الشرق الأوسط. وشددوا أيضا على ضرورة وفاء الإسرائيليين والفلسطينيين بالتزامهم المتصلة بخارطة الطريق، بما في ذلك تجميد إسرائيل الكامل للأنشطة الاستيطانية ووقف أعمال العنف التي يحرّض عليها المقاتلون الفلسطينيون. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء استمرار تردي الحالة الإنسانية في غزة. ودعوا إلى تنفيذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وفتح معابر غزة في إطار رصد مناسب.

قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

في ١٣ آب/أغسطس، عقد المجلس جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أطلعها أثناءها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام على أنشطة القوة.

وفي ٢٠ آب/أغسطس، أطلع الأمين العام المساعد المجلس، أثناء مشاوراته بكامل هيئته، على آخر أنشطة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم

القوي للدور الهام الذي تواصل القوة الاضطلاع به للإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في جنوب لبنان، وشددوا على قلقهم إزاء جميع الانتهاكات للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك تلك التي بينتها الرسالة المؤرخة ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٩ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2009/407)، واتفقوا على أنه ينبغي لجميع الأطراف الوفاء بالتزاماتها بموجب هذا القرار.

وفي ٢٧ آب/أغسطس، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٨٨٤ (٢٠٠٩)، الذي مدد به ولاية القوة لفترة ١٢ شهرا إضافية، بناء على طلب حكومة لبنان وبالإشارة إلى جميع قراراته السابقة المتعلقة بلبنان. وفي القرار ١٨٨٤ (٢٠٠٩)، أهاب المجلس بجميع الأطراف أن تحترم وقف أعمال القتال، وأن تحترم الخط الأزرق بكامله، بما في ذلك عبر قرية الغجر، وبأن تتعاون تعاوناً كاملاً مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ودعا جميع الأطراف إلى العمل على وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل. وطلب المجلس إلى الأمين العام تقديم تقرير كل أربعة أشهر عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأدلت السفيرة غابرييلا شاليف، الممثلة الدائمة لإسرائيل، والسفير نواف سلام، الممثل الدائم للبنان، ببيانين وطنيين.

أفغانستان

في ٢٠ آب/أغسطس، أصدر أعضاء المجلس بياناً للصحافة يرحبون فيه بإجراء الانتخابات التاريخية في أفغانستان ويشيدون فيه بالجهود التحضيرية الأفغانية والدولية ويدعون جميع المعنيين إلى التعاون مع السلطات الانتخابية في انتظار النتائج الرسمية. وفي ٢٦ آب/أغسطس، أصدر أعضاء المجلس بياناً إلى الصحافة يُدين الهجوم بالقنابل الذي تم تنفيذه في كندهار في ٢٥ آب/أغسطس.

المناقشات المواضيعية ومسائل أخرى

الأطفال والنزاع المسلح

في ٤ آب/أغسطس، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح. وفي هذا القرار، وسَّع المجلس نطاق المعايير التي يمكن وفقاً لها إدراج المجموعات المسلحة في مرفقات تقارير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح، وهي الأطراف في النزاع المسلح التي تشارك، في انتهاك للقانون الدولي الساري، في عمليات قتل وتشويه الأطفال و/أو الاغتصاب والأنواع الأخرى من العنف الجنسي الموجه ضد الأطفال، بشكل نمطي. وإضافة إلى ذلك، طلب المجلس إلى الأمين العام تقديم دعم إداري مخصص إلى الفريق العامل.

حفظ السلام

في ٥ آب/أغسطس، أجرى المجلس مناقشة مفتوحة متعلقة بحفظ السلام حضرها حوالي ٢٠ من قادة القوات والشرطة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وقام ألان لوغوا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وسوزانا مالكوروا، وكيلة الأمين العام للدعم الميداني، بإطلاع المجلس على ورقتيهما غير الرسمية المعنونة "خطة لشراكة جديدة: رسم أفق جديد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام"، التي كانت نتيجة استعراضهما المشترك لنظام الأمم المتحدة لحفظ السلام. وشدد وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام على ضرورة نجاح الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام ودعا إلى التوصل إلى توافق آراء بشأن القضايا المعقدة، بما في ذلك اتباع نهج قوي لحفظ السلام وتنفيذ الولايات المتعلقة بحماية المدنيين. وكرر تأكيد التزام الأمانة العامة بتحسين المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة، وتبادل المعلومات مع أعضاء المجلس وتحسين رصد البعثات وتقييمها. وعرضت وكيلة الأمين العام للدعم الميداني استراتيجية دعم ميداني تُعد بتحقيق المزيد من الكفاءة واختصار إجراءات الشراء وإنجازه من الأسواق المحلية بصورة أكبر، من جملة أفكار أخرى تهدف لتحسين المساندة اللوجستية. وكرر كلاهما بيان عملهما، باعتباره ورقة غير رسمية تتضمن مقترحات ممكنة تهدف إلى التحفيز على المزيد من التحاور فيما بين الدول الأعضاء. وقدم قائد قوة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، الجنرال مارتن لوثر أغواي، إحاطة إلى المجلس استناداً إلى النظرة الثاقبة التي اكتسبها من تجربته الميدانية، وشدد على أن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تضع في بؤرة اهتمامها المجموعة الكاملة من المسائل المعقدة.

وفي المناقشة التي تلت، كان هنالك توافق آراء كبير بين الدول الأعضاء بشأن المسائل المتعلقة بآليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأيد المتكلمون اتخاذ التدابير لتحسين التشاور مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة، ورصد البعثات وتقييمها، وأشاروا إلى ضرورة أن تكون الولايات واضحة وقابلة للتنفيذ. وشدد المشاركون على تأييدهم الكبير للمبادرات الإصلاحية وتطلعوا إلى مواصلة مناقشة مشروع الأفق الجديد بما في ذلك في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وأيد العديد منهم الجهود الرامية لتحسين الانتقال إلى بناء السلام.

وفي أعقاب المناقشات، اعتمد المجلس بياناً لرئيسه (S/PRST/2009/24) شدد فيه المجلس على الأهمية المركزية للشراكة التي تلتزم فيها مساهمات والتزامات منظومة الأمم المتحدة برمتها، وعلى أهمية اعتبار بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام مصاحبة للاستراتيجية

السياسية وليست بديلا عنها. ووجه المجلس الانتباه إلى المساعي الأخيرة الهادفة لتحسين مساهمته في شراكة حفظ السلام، وحدد عدة مجالات تتطلب المزيد من التمعن من أجل تحسين إعداد عمليات حفظ السلام والتخطيط لها ورصدها وتقييمها وإتمامها. والتزم المجلس باستعراض مدى تقدمه في بلوغ هذه الأهداف مجددا في مطلع سنة ٢٠١٠.

المرأة والسلام والأمن

في ٧ آب/أغسطس، أجرى المجلس مناقشة مفتوحة عن المرأة والسلام والأمن. وأطلع الأمين العام المجلس على تقرير المتابعة الذي أعده (S/2009/362) عملا بالقرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨). وذكر الأمين العام بالتوصيات المقدمة إلى المجلس في تقريره وشدد على أهمية الاستجابة المتعددة القطاعات للعنف الجنسي المتصل بالتراعات، وتعزيز تنسيق الأمم المتحدة في الميدان لمنع استمرار إفلات مرتكبي هذه الأفعال من العقاب. وأشار إلى أنه ينبغي أن تقدم لجنة تحقيق مستقلة تقريراً للمجلس لكفالة المساءلة.

وأسهم في المناقشة تسع وعشرون من غير أعضاء المجلس؛ وأيد جميعهم تعزيز نشاط مجلس الأمن والأمم المتحدة في معالجة مسألة العنف الجنسي القائم على نوع الجنس في مناطق النزاع المسلح ومناطق بناء السلام.

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

في ٢٠ آب/أغسطس، قام فازلي جورمان (تركيا)، بصفته رئيسا بالنيابة للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، بعرض التقرير العادي عن فترة التسعين يوما عن أعمال اللجنة للفترة المنتهية في ١٤ آب/أغسطس. وسلط تقريره الضوء على اتخاذ القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩) في ١٢ حزيران/يونيه وعلى التدابير الجديدة المترتبة عليه، بما في ذلك تحديد المزيد من الكيانات والبضائع والأفراد الخاضعين للجزاءات في ١٦ تموز/يوليه؛ والاتفاق على مواصلة العمل على تحديد المزيد من البضائع وتحديد الكيانات التي تعمل باسم كيانات حُدِّدت في السابق أو بتوجيه منها؛ واعتماد برنامج عمل واسع النطاق يشمل الامتثال والتحقيقات والاتصال والمساعدة على التنفيذ؛ وارتفاع عدد التقارير المقدمة من الدول الأعضاء عن الخطوات المتخذة لتنفيذ القرار؛ وتعيين الأمين العام في ١٢ آب/أغسطس فريق الخبراء المؤلف من سبعة أعضاء لمساعدة اللجنة على أداء عملها. وأشار رئيس اللجنة بالنيابة أيضا إلى أنه، بعد أن اعتمد التقرير، تلقت اللجنة رسالة من دولة عضو أبلغت فيها عن انتهاك محتمل للجزاءات وطلبت فيها المشورة بشأن كيفية التصرف. وقال إن أعضاء اللجنة

يدرسون في الوقت الراهن الرد عليها. وأوضح أنه سيتم تناول المسألة بالتفصيل في تقرير فترة التسعين يوما المقبل.

وأكدت الدول الأعضاء مجددا دعمها للتنفيذ التام للقرارين ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، وشددت على الحاجة إلى أن تنشط اللجنة، وبخاصة في الرد على دعاوى انتهاكات التدابير المعنوية، وشددت على الهدف المتمثل في عودة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الحوار السلمي الذي يفضي إلى نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية.

جلسة غير رسمية مع المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية

في ٢٥ آب/أغسطس، نظمت المملكة المتحدة جلسة غير رسمية لأعضاء مجلس الأمن، استمع أثناءها أعضاء المجلس إلى تقرير عرضه فرانسيس دينغ، المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية عن مستجدات أعمال مكتبه.